

تداعيات جائحة فيروس كورونا على سلاسل القيمة العالمية

The repercussions of the Corona Virus pandemic on global value chains

د.كتاف شافيت

جامعة سطيف1 – الجزائر

chafia99@yahoo.fr

د.لطرش ذهبيّة

جامعة سطيف1 – الجزائر

lat-dah@hotmail.fr

تاريخ النشر: 2020/09/30

تاريخ القبول: 2020/08/30

تاريخ الاستلام: 2020/05/31

الملخص:

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل أهم تداعيات جائحة كورونا على سلاسل القيمة العالمية التي أضحت الشكل المميز لعولمة التجارة والاستثمار في العقود الأخيرة، وقد خلص إلى أنه بالرغم من أن آثار الجائحة لاتزال غير واضحة بشكل كبير إلا أنها تسببت في إحداث تراجع في معدلات النمو الاقتصادي العالمي وصدمة في جانب العرض والطلب واضطراب في حركة التجارة والاستثمار العالمي. وقد ارتبط ذلك بتزايد درجة الترابط والاعتماد المتبادل بين مختلف دول العالم في ظل إعادة تشكيل جغرافيا سلاسل التصنيع والتوريد العالمي التي أصبحت الصين من أهم مراكزها إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا. حيث أدت التدابير المعتمدة لمواجهة انتشار الوباء من خلال الإغلاق الجزئي أو الكلي للمصانع وتقييد حركة التجارة والاستثمار وخدمات النقل البحري والجوي إلى إحداث تذبذب في سلسلة التوريد وتأخر انطلاق المشاريع، وهو ما يتطلب تكثيف الجهود على جميع المستويات القطرية والإقليمية والدولية لمنع انحسار سلاسل القيمة العالمية وضمان استدامتها ومرونتها.

- الكلمات المفتاحية : سلاسل القيمة العالمية ؛ جائحة كورونا ؛ اعتماد متبادل، صدمة عرض وطلب؛ ركود اقتصادي؛

- تصنيف JEL : F15 ؛ F21 ؛ I19

Abstract:

The research aims analyze the most important repercussions of the Corona virus pandemic on global value chains, which have become the hallmark of trade and investment globalization in recent decades. The research concluded that although the effects of the pandemic are still largely unclear, It has caused a decline in global economic growth, a shock in the supply and demand, and a disruption in the movement of global trade and investment. This has been linked to the increasing degree of interdependence between different countries of the world and the reshaping of the geography of global manufacturing and supply chains, which have become China among the most important centers besides USA and Germany. As the measures adopted to confront the spread of the pandemic through partial or total closures of factories and restricting the movement of trade and investment and maritime and air transport services led to fluctuations in the supply chain and delayed start-up of projects, which requires intensification of efforts at all national, regional and international levels to prevent the decline of global value chains and ensure its sustainability and resilience.

- **Keywords:** Global Value Chains; Corona Virus pandemic ; Interdependence ; supply and demand shock; Recession .
- **Jel Classification Codes :** F15 ؛ F21 ؛ I19

المؤلف المرسل: لطرش ذهبيّة ، الإيميل: lat-dah@hotmail.fr

- تمهيد :

استمت الموجة الثانية من العولمة الاقتصادية بزيادة درجة الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات واعادة تنظيم الانتاج الصناعي من خلال ظاهرة التشتت الجغرافي للعمليات الانتاجية عبر العالم، التي تعدت الحدود الجغرافية للنفاذ الى مراكز الانتاج عبر ما يعرف بسلاسل القيمة العالمية، اين يتم نقل مدخلات الانتاج والسلع الوسيطة و تبادلها عبر مختلف دول العالم والقيام بتجميعها في اماكن واعادة تصدير مخرجاتها الى جميع الدول. وقد أيدت عدة قوى وتغيرات حاصلة على مستوى الاقتصاد الدولي التحول الحاصل في تنظيم الانتاج العالمي ارتباط معظمها بزيادة وتيرة الانفتاح التجاري وتراجع استخدام الحواجز الجمركية والتجارية لاسيما بعد انشاء المنظمة العالمية للتجارة وتوسيع نطاقها لتشمل جميع اشكال التجارة الدولية وتعزيز قواعد وضوابط تنظيمها وانضمام معظم دول العالم اليها، مما جعل التجارة الدولية في اطار سلاسل القيمة العالمية تشكل أكثر من 70 % من اجمالي التجارة الدولية. وفي خضم هذه التطورات و تشابك علاقات التجارة والاستثمار الدوليين برزت جائحة فيروس كورونا في الصين التي تعد من اهم مراكز سلاسل القيمة العالمية وانتشر الوباء الى معظم دول العالم، مما دفع الحكومات الى الاسراع في اعلان جملة من التدابير لمنع انتشار الوباء من خلال الاتجاه الى تقييد حركة التجارة الخارجية وحركة النقل البحري و الجوي واغلاق المصانع والشركات، الوضع الذي فرض تحديات عميقة على الاقتصاد العالمي انعكست بشكل مباشر و غير مباشر على سلاسل القيمة العالمية بالرغم من ان مدة انتشار الفيروس لا تزال قصيرة.

اشكالية الدراسة: ما هي اهم تداعيات جائحة فيروس كورونا على سلاسل القيمة العالمية؟

اهمية الدراسة: تكتسي الدراسة اهمية كبيرة في ظل زيادة حجم الترابط والاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات في مجال التجارة والاستثمار ، حيث ان التدابير المعتمدة لمواجهة انتشار جائحة كورونا تسببت في احداث توقف جزئي لنشاط المصانع في اغلب الدول لاسيما الصين و تقييد حركة التجارة الدولية، مما ادى الى التأثير سلبا على جانبي العرض و الطلب و الانتاج و احدث اضطرابات في سلاسل التوريد.

اهداف الدراسة: تسعى الدراسة الى تحقيق جملة من الاهداف اهمها:

- التعرف على تطور بنية سلاسل القيمة العالمية واشكالها واهمية الاندماج فيها؛
- ابراز موقع الصين في سلاسل القيمة العالمية؛
- الكشف عن اهم الانعكاسات الناتجة عن تدابير مواجهة جائحة كورونا على حلقات الانتاج والتجارة والاستثمار العالمي؛
- عرض اهم الاليات التي تسمح بإعادة انعاش الاقتصاد العالمي والحد من انحسار سلاسل القيمة العالمية.

1.1- مدخل الى سلاسل القيمة العالمية

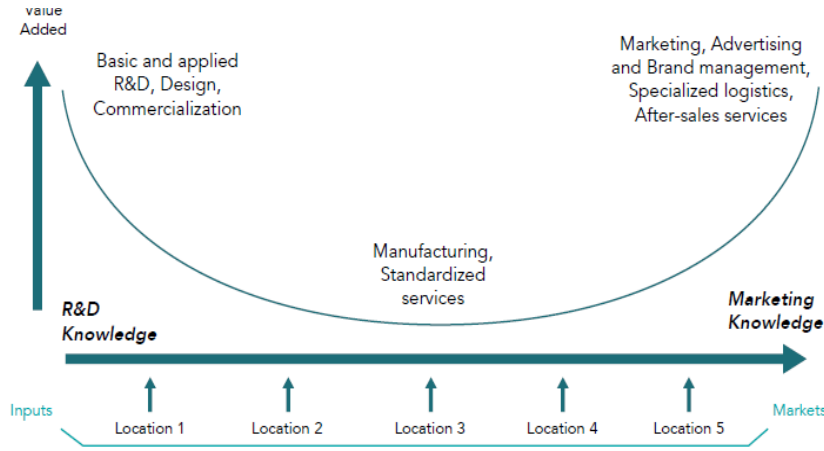
1.1-1-تعريف سلاسل القيمة العالمية: تعبر سلاسل القيمة العالمية عن عملية تفكيك عناصر الانتاج عبر أجزاء كثيرة من العالم وتجميعها في المنتج النهائي، وفقا لظروف الطلب وتكلفة الانتاج وسهولة الوصول الى الأسواق، وبذلك تحدد سلسلة القيمة الخطوات المختلفة لنشاط الشركات المتعلقة بمنتج أو خدمة ما، من بدايته الى غاية تقديمه في شكله النهائي بدءا من التصميم، مروراً بالإنجاز، التسويق، وصولاً الى الخدمات اللوجستية والتوزيع، كما تعرف سلاسل القيمة العالمية على انها عبارة عن تشكيلة متكاملة من الأنشطة التي تقوم بها الشركات لنقل المنتج من مرحلة المفهوم الى المستخدم النهائي وما بعده، حيث تتضمن هذه الأنشطة البحث والتطوير، التصميم، الانتاج، التسويق، والتوزيع، وادارة واعادة تدوير النفايات وغيرها من الأنشطة (عرفان و هبة ، 2020، صفحة 21). من جهة اخرى ينظر اليها على انها سلسلة من المراحل لانتاج منتج او خدمة تباع للمستهلك النهائي، حيث يتم في كل مرحلة اضافة قيمة، على ان يتم انتاج على الاقل مرحلتين في دول مختلفة. وتساهم الشركة في سلاسل القيمة العالمية بانتاج على الاقل مرحلة واحدة. (Pol, February 4, 2020, p. 3)

ويتطابق التعريف أعلاه مع التكوينات المختلفة لسلاسل القيمة العالمية، حيث يمكن التمييز بين الهياكل البسيطة "الشبيهة بالعنكبوت"، حيث تتلاقى أجزاء ومكونات متعددة إلى مصنع تجميع (تجمع قطع ومكونات من أجل تركيب المنتج النهائي) وهياكل "تشبه الثعبان الالافى"، حيث يتم إنشاء القيمة بالتسلسل في سلسلة من المراحل اذ ينتقل الانتاج تدريجيا من مرحلة ما قبل الانتاج إلى مرحلة ما بعد الانتاج، وتضاف قيمة في كل مرحلة (المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2017، صفحة 25).

1.1-2-بنية سلاسل القيمة العالمية: تتضمن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية مجموعة من الروابط التجارية الاولى backward trade linkages و النهائية forward trade linkages ، قائمة على مبدأ ان تنافسية الصادرات تعتمد على مصادر المدخلات الكفوة والقدرة على النفاذ الى المنتجين والمستهلكين النهائيين في الخارج. حيث تشترك عدة دول في انتاج منتج واحد باعتبار انه تتوفر فيها ميزة نسبية في مرحلة واحدة على الاقل من مراحل الانتاج (التخصص العمودي) (عرفان و هبة ، 2020، صفحة 22). ويعبر مؤشر المشاركة في سلسلة القيمة العالمية عن مجموع الروابط الأمامية والخلفية وهو مقياس للانفتاح ويساعد على تحديد ومعرفة مدى

اندماج الدولة في سلاسل القيمة العالمية. حيث يمكن تحديد دور محدد لكل بلد لتقديم منتجات أو خدمات للسوق من البداية (المدخلات الأولية) وحتى الاستخدام النهائي (المستهلك النهائي)، وفي كل دور يتم تحديد القيمة المضافة التي يحققها البلد، وتختلف القيمة المحققة حسب نوع الدور المندمج به، وبالتالي موقعه على ما يعرف بمنحنى ابتسامة.

شكل رقم 1: منحنى ابتسامة



Source : Wto, oecd, world bank, Global value Chain developement report, 2019, Technological innovation, supply chain trade and workers in a globalized world, p. 170

يشير منحنى ابتسامة الى العلاقة بين مراحل الانتاج ونسبة مساهمتها في اجمالي القيمة المضافة، وهو يأخذ شكل حرف U، حيث ان أنشطة المنبع upstream مثل البحث والتطوير والتصميم والتجديد وأنشطة المصب downstream مثل العلامة التجارية والتسويق وخدمات ما بعد البيع تساهم بالجزء الأكبر من القيمة المضافة مقابل حصة اضعف لمراحل التصنيع والتجميع النهائي للمنتجات. ويقع التصنيع Manufacturing في أسفل المنحنى بأدنى قيمة مضافة، وبالتالي يتوقف حجم القيمة المضافة على طبيعة المنتج النهائي والتكنولوجيا المستخدمة في تصنيعه. ويظهر منحنى ابتسامة أن رأس المال غير الملموس من التكنولوجيا والتصاميم وقيمة العلامات التجارية ومهارات العمال والدراية الادارية أصبح يكتسي أهمية حاسمة في الأسواق النشطة تنافسيا. وتستثمر الشركات باستمرار في رأس المال غير الملموس لتبقى متفوقة على منافسيها. (المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2017، صفحة 10)

1.3-1- أنواع سلاسل القيمة المضافة: يمكن التمييز بين القيمة المضافة الأجنبية المضمنة في إجمالي الصادرات للدولة (الروابط الخلفية) والقيمة المحلية المضافة في الصادرات. التي تشمل بدورها الصادرات التي يتم تصديرها في شكل منتجات تامة الصنع والصادرات من المدخلات الوسيطة الموجهة الى بلد المقصد وتلك المستخدمة كمدخلات وسيطة للصادرات إلى بلدان ثالثة (روابط أمامية) أو الصادرات من المدخلات الوسيطة التي تعاد إلى الوطن (Raju, Nemanja, & Carlos, 2019, p. 9). وعليه يمكن التمييز بين:

-القيمة المضافة المحلية المحضنة: وهي التي لا توجه للتصدير عبر الحدود؛

-القيمة المضافة المحلية في صادرات المنتج النهائي (التجارة التقليدية): حيث يتم تصنيع المنتجات بالكامل اعتمادا على عوامل محلية ومحتوى عامل يتجاوز الحدود الوطنية مرة واحدة للاستهلاك فقط. (Wto, oecd, world bank, 2019, p. 11)

-سلاسل القيمة المضافة البسيطة: تعبر عن القيمة المضافة المحلية المتضمنة في تجارة المنتجات الوسيطة لقطاع في بلد معين والتي يستخدمها البلد الشريك لإنتاج منتجاته المحلية المستهلكة محليًا، أو القيمة المضافة الأجنبية التي يتم استيرادها مباشرة من الدول الشريكة وتستخدم في إنتاج المنتجات المستهلكة محليًا. وفي هذه الحالة يستخدم عامل المحتوى في الإنتاج خارج الوطن ويعبر الحدود مرة واحدة للأغراض الإنتاج (الحديد للاستعمال في قطاع البناء)؛

-سلاسل القيمة المعقدة: يشير هذا النوع الى القيمة المضافة المتضمنة في الصادرات والواردات من المنتجات الوسيطة والتي تستخدم من طرف بلد شريك لإنتاج منتجات موجهة للتصدير (منتجات وسيطة أو نهائية اوتامة)، وفي هذه الحالة يعبر عوامل المحتوى الحدود القطرية على الاقل مرتين، مثال ذلك اجهزة الهاتف النقل وصناعة السيارات واجهزة الاعلام الالي، وهي تتميز بارتفاع القيمة المضافة نظرا لاعتمادها على الابتكار والحلقات الصناعية المتقدمة (عرفان و هبة، 2020، صفحة 22).

تجدر الاشارة الى ان أنشطة الإنتاج في النوعين الأولين تتم بالكامل داخل الحدود الوطنية، ولا يوجد تقاسم إنتاج عبر الحدود مع دول أخرى ؛ ويمكن الفرق بينهما في ما إذا كانا يلبيان الطلب النهائي المحلي أو الأجنبي، على عكس النوعين الآخرين اين يتم تقاسم أنشطة الإنتاج عبر الحدود ؛ ويمكن الاختلاف بينهما في ما إذا كان الانتاج موجه لتغطية الطلب النهائي للدولة الشريكة أو الدول الأخرى ، وعدد المرات التي يتجاوز فيها محتوى العوامل الحدود الوطنية.

وقد شهدت القيمة المضافة المحلية على المستوى العالمي تراجعاً منذ سنة 1995 تزامناً مع اتساع موجة الانفتاح التجاري، حيث كانت تشكل 85% من إجمالي الناتج المحلي العالمي ولم تشكل في سنة 2017 إلا 80% من الناتج المحلي العالمي، بالمقابل نمت أنواع القيمة المضافة الأخرى، التقليدية منها والمعقدة والبسيطة، حيث نمت سلاسل القيمة المعقدة بشكل أسرع مقارنة ببقية النوعين إذ ارتفعت مساهمتها من 3% من إجمالي الناتج المحلي العالمي سنة 1995 إلى حوالي 6% في سنة 2017، وتزايدت مساهمة سلاسل القيمة البسيطة مقابل تراجع طفيف في حجم القيمة المضافة التقليدية (Wto, oecd, world bank, 2019, p. 12).

1.1-4- أهمية الاندماج في سلاسل القيمة العالمية : تشكل سلاسل القيمة العالمية 70% من إجمالي التجارة الدولية لذا تسعى معظم الدول إلى الاندماج فيها نظراً لأهميتها المتزايدة والتي تتمثل في ما يلي:

-توطيد العلاقات بين المؤسسات المحلية والأجنبية التي تمتلك التكنولوجيا وأحدث أساليب الإدارة والتسيير، مما يسمح بتوليد الدخل وزيادة مستويات الانتاجية والجودة. حيث تؤكد الدراسات على أن زيادة المشاركة فيها بمعدل 10% يساهم في رفع متوسط الانتاجية بـ 1.6% و رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي بمعدل يتراوح بين 11% و 14%. (محمد ، أكتوبر 2019 ، صفحة 4)

-المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال المساهمة في زيادة مستويات التوظيف و تشغيل اليد العاملة لاسيما النساء؛ وتخفيض مستويات الفقر مقارنة بالدول التي تنخرط بشكل أكبر في التجارة التقليدية؛ حيث ساهمت في تخفيض مستويات البطالة ومعدلات الفقر من 36% إلى 10%. (عرفان و هبة ، 2020 ، صفحة 22)

- تعزيز ادمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وترقية صادراتها لاسيما في السلع الوسيطة، حيث اندمجت دول الأطراف (الجنوب) مع دول المركز(الشمال) في سلاسل القيمة العالمية التي تشكل 70% من إجمالي التجارة الدولية بفعل نشاط الشركات متعددة الجنسيات، بعدما كانت تمثل أسواق لتصريف منتجات دول الشمال وتخصصت في عدد معين من مراحل الانتاج ورفعت انتاجيتها ومساهمتها في التجارة الدولية من 18.5% في عام 1990 إلى أكثر من 47.3% في عام 2010 وأصبحت القيمة المضافة للتجارة في الدول النامية تساهم بـ 30% من الناتج المحلي مقارنة بـ 18% في الدول المتقدمة (Santiago & Rubiah , 2020).

-تحقيق التنمية: تساعد سلاسل القيمة العالمية في انتشار ونقل التقنية ، وتوليد المهارات، وخلق فرص العمل بزيادة عدد الوظائف، ما يدعم النمو الاقتصادي في الدول التي تحسن التعامل معها. حيث تساهم القيمة المضافة للتجارة في المتوسط بحوالي 30% من الناتج الداخلي الخام للبلدان النامية، وجاء الجزء الأكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال الفترة 2001-2017 من سلاسل القيمة العالمية البسيطة منها والمعقدة، حيث نمت هذه الأخيرة بـ 10% في سنة 2017 وساهمت في نمو الناتج المحلي العالمي الاسمي بـ 5% مقارنة بـ 3% بالنسبة لسلاسل القيمة البسيطة و 4% بالنسبة لسلاسل التجارة التقليدية وكانت أدنى مساهمة لسلاسل القيمة المحلية (Wto, oecd, world bank, 2019, p. 12).

-تحقيق التنوع الاقتصادي: يساعد الاندماج في سلاسل القيمة العالمية على حفز التحول الهيكلي وتنمية القدرات الانتاجية المحلية وضمان التحول إلى أنشطة تولد قيمة مضافة أعلى، بالتموقع في أنشطة المنبع أو أنشطة المصب واستهداف أجزاء قطاعية محددة. وهو ما يسمح بتنوع هيكل الانتاج والتصدير وتعميق اشكال التكامل الاقليمي والاتفاقيات التجارية التفضيلية مع الشركاء، حيث كلما ارتفعت نسبة المحتوى الوطني في السلع النهائية الأجنبية، كلما قلت نسبة التعريفات الجمركية التي تفرضها الدول على وارداتها (عرفان و هبة ، 2020 ، صفحة 23) .

2.1- سيناريوهات نمو الاقتصاد العالمي في ظل جائحة كورونا

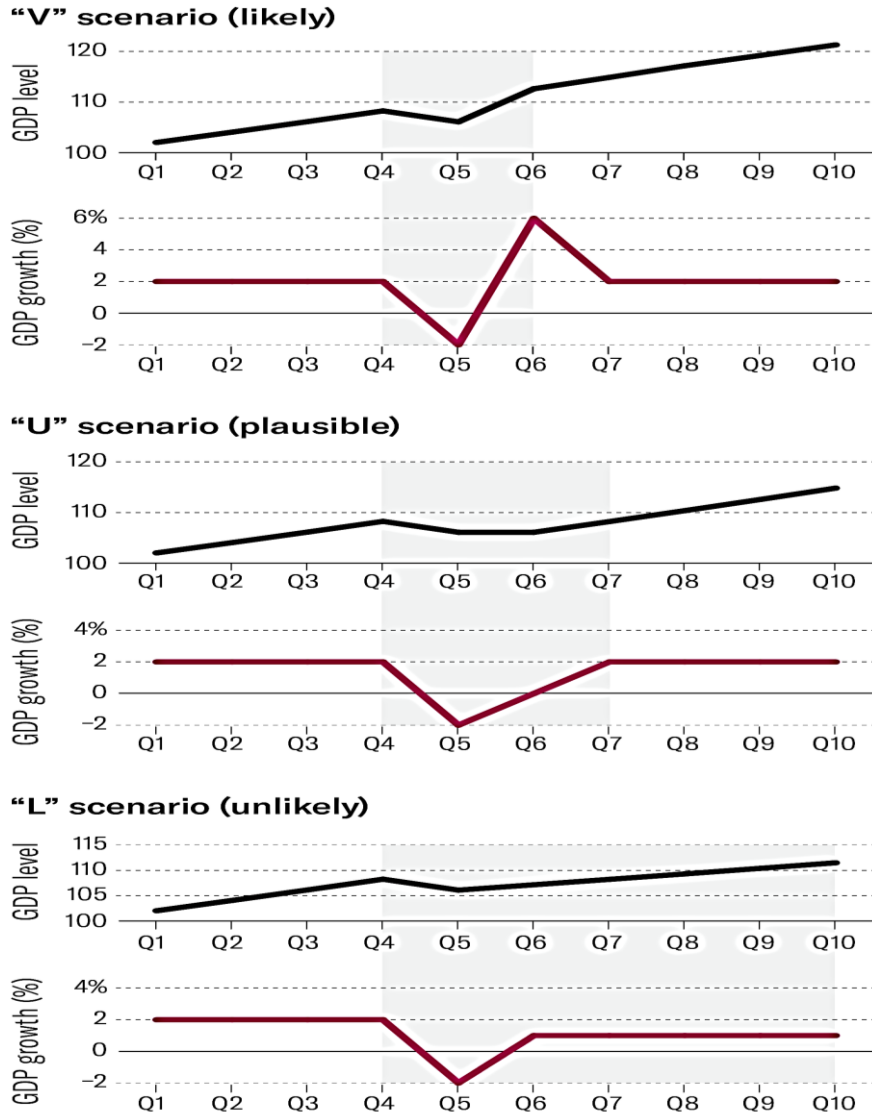
أشارت دراسة نشرت في مجلة هارفرد بعنوان "ما الذي يمكن أن يعنيه فيروس كورونا للاقتصاد العالمي"، إلى أن النمو في ظل جائحة كورونا سيعتمد على مجموعة من العوامل، مثل درجة تأخر الطلب أو التخلي عنه، واستمرار الصدمة أم توقفها، أو ما إذا كان هناك ضرر هيكلي، وتم صياغة ثلاثة سيناريوهات عرفت بـ L-U-V لتحديد مسار النمو الاقتصادي العالمي، حيث:

-الشكل V: يمثل الفرضية الأكثر تفاؤلاً، ويصف صدمة الاقتصاد الحقيقي وتراجع الناتج، لكن النمو يسترجع بسرعة ويعود في النهاية في وقت قصير. ويمكن لمعدلات النمو السنوية في هذا السيناريو استيعاب الصدمة بشكل كامل، وتعد معقولة بحيث تكون فترة استعادة النمو والانتعاش قصيرة في حدود 6 أشهر.

-الشكل U: (معقول وممكن الحدوث) هذا السيناريو هو شبيه لـ V حيث تستمر الصدمة، ويتم استئناف واستعادة مسار النمو الأولي مع تسجيل خسائر في الناتج غير أن ذلك يستغرق فترة أطول نوعاً ما لعودة الانتعاش قد تمتد إلى 9 أشهر .

-الشكل L: الفرضية الأكثر تشاؤماً، ويتحقق ذلك عندما يمتد فيروس كورونا ويكون له قدرة على إحداث ركود اقتصادي وضرر هيكلي كبير، بالتأثير السلبي على جانب العرض الاقتصادي، سوق العمل، تكوين رأس المال و عملية الانتاج. ولذلك تستغرق عودة الانتعاش والتعافي فترة طويلة وبطيئة قد تمتد إلى سنة ونصف. وهو أسوأ سيناريو وغير متوقع. والشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم 2: سيناريوهات نمو الاقتصاد العالمي في ظل جائحة كورونا

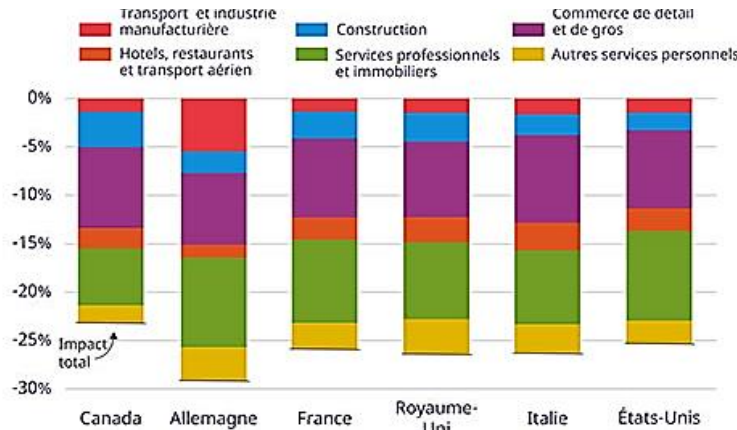


Source : Philipp Carlsson Szlezak, Martin Reeves, Paul Swartz, What Coronavirus Could Mean for the Global Economy, march 3, 2020, <https://hbr.org/2020/03/what-coronavirus-could-mean-for-the-global-economy>

بناء على هذه السيناريوهات يتوقع في ظل انتشار فيروس كورونا والتحديات الصحية التي يفرضها أن يشهد الاقتصاد العالمي انكماشاً حاداً بواقع -3% في عام 2020، مقارنة بمعدل 6,3% في جانفي 2020، وهذا ما يجعل "الإغلاق العام الكبير" أسوأ ركود منذ سنوات "الكساد الكبير"، وأسوأ بكثير من الأزمة المالية العالمية. التي تراجع فيها معدل النمو الاقتصادي بـ 0,1- . كما يتوقع في حالة انحسار الجائحة في النصف الثاني من عام 2020 وإمكانية تخفيف جهود الاحتواء بالتدريج، و مرافقة ذلك بحزمة من الإجراءات المتخذة لضمان عودة النشاط الاقتصادي ومنع انتشار حالات الإفلاس بين الشركات، واتساع نطاق فقدان الوظائف، والتوترات المالية النظامية، ان يرتفع النمو العالمي في عام 2021 إلى 5,8%. كما يتوقع ان يبلغ حجم الخسارة التراكمية في إجمالي الناتج المحلي العالمي على مدار العامين 2020 و 2021 بسبب أزمة الجائحة حوالي 9 تريليونات دولار أمريكي، أي أكبر من حجم اقتصاد اليابان وألمانيا مجتمعين. (غيتا ، 2020) . وفي هذا الاطار يشير تقرير افاق الاقتصاد العالمي لأفريل 2020 انه للمرة الأولى منذ "الكساد الكبير" يصيب الركود كلا من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. حيث من المتوقع أن ينكمش النمو في الاقتصادات المتقدمة -6,1% وان تسجل الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية معدلات نمو سالبة تبلغ -1,0% في عام 2020 و -2,2% إذا استثنيت الصين التي يحتل تراجع معدل نموها إلى 1,2% في سنة 2020 نتيجة انخفاض وارداتها من النفط والعديد من السلع التي تمثل 50% من الطلب العالمي على الفحم والمعادن (صندوق النقد العربي ، أفريل 2020 ، صفحة 8) . مع احتمال ارتفاعه إلى 9,2% في سنة 2021 ، كما يتوقع انكماش متوسط دخل الفرد في أكثر من 170 بلداً، مع احتمال تحقيق تعاف جزئي في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في عام 2021 (IMF, April 2020, p. 7). حيث تتحمل الدول المتقدمة أكبر خسارة في الناتج بتراجع يقدر بـ 6% ، اذ من المتوقع ان يتراجع معدل نمو الاقتصاد

الأمريكي ب - 5.9 % بسبب تراجع الاستهلاك العام والخاص، وعدم اليقين حول أسعار الأصول فضلاً عن عمليات الإغلاق و معدل نمو منطقة اليورو -7.5 % بسبب انخفاض الصادرات وتباطؤ الاستهلاك. في حين يتوقع أن يسجل الاقتصاد الياباني انكماشاً في حدود 5.2 % . وان يكون نمو الاقتصاد الصيني جد ضعيف بنسبة 1.2 % عام 2020 نظراً الى حالة عدم اليقين التي تسود العالم في هذه الفترة (الوليد ، افريل 2020 ، صفحة 7). اما بالنسبة للاقتصاديات الصاعدة لاسيما الاسيوية منها فانه من المتوقع أن يتوقف النمو عند معدل 0 % في عام 2020 ، وهو أسوأ أداء للنمو خلال الستين عاماً الماضية، بما في ذلك أثناء الأزمة المالية العالمية (4,7 %) والأزمة المالية الآسيوية (1,3 %). حيث اشار تقرير بنك التنمية الآسيوي الى ان الدول الآسيوية تواجه تراجعاً في الناتج المحلي على غرار معظم دول العالم وان كانت بنسب متباينة وفق ثلاث سيناريوهات محتملة ترتبط بأجال استمرار انتشار الفيروس على المدى القصير والمتوسط و الطويل و فترة احتواء أطول، وتفاقم الأوضاع المالية، وزيادة الانهيارات في سلاسل العرض العالمية (ASIAN DEVELOPMENT BANK, 6 march 2020, p. 9). كما اشارت منظمة التعاون الاقتصادي في تقرير بعنوان Evaluating the initial impact of COVID-19 containment measures on economic activity الى التداعيات الكبيرة لتفشي فيروس كورونا على النمو الاقتصادي العالمي وخفضت توقعاتها لنمو إجمالي الناتج الداخلي العالمي ب 0.5 % إلى 2.4 % ، وهو أدنى مستوى منذ أزمة 2008-2009 المالية. وأفادت المنظمة بأنها تتوقع بأن يصل النمو السنوي في إجمالي الناتج الداخلي في الصين، بؤرة تفشي المرض منذ ديسمبر ، إلى 4,9 % في انخفاض بـ 0,8 % عن توقعات النمو الأساسية التي أعلنتها المنظمة في نوفمبر 2019. وأن "تداعيات انكماش الإنتاج الصيني وصلت إلى أنحاء العالم"، في وقت يواصل انتشار الفيروس التأثير على خطوط الإنتاج والتجارة والسفر لأغراض السياحة والأعمال التجارية. كما يوضحه الشكل الموالي.

شكل رقم 3: اثر الحجر الصحي والاغلاق الجزئي او الكلي على مختلف الانشطة الاقتصادية في الدول المتقدمة

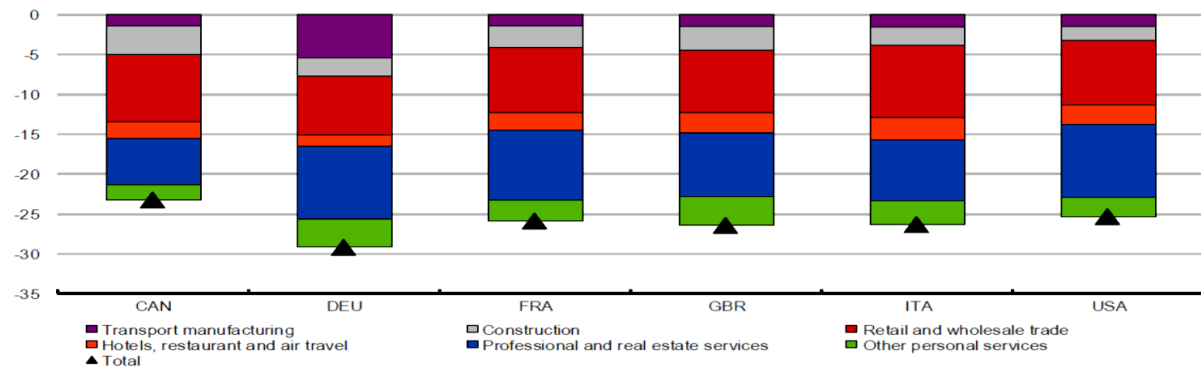


Source : OECD, Evaluating the initial impact of COVID-19 containment measures on economic activity, 14 april 2020, p. 3

حيث ان تعليق الخدمات في الاقتصادات الكبرى والتي تساهم بحوالي ثلث الناتج واجراءات الاغلاق الجزئي و الكلي للأنشطة الاقتصادية اثرت سلباً على معدلات النمو الاقتصادي، فكل شهر من الإغلاق لهذه القطاعات يتسبب في انخفاض بنسبة تقترب من 3 % في إجمالي الناتج المحلي، (2.4 في كندا و -2.8 في ألمانيا و -2.5) وذلك قبل احتساب تأثير الاضطرابات والتداعيات الأخرى في بقية الاقتصاد. وهو ما يعمق الركود الاقتصادي في معظم هذه الدول الشكل الموالي يوضح ذلك.

شكل رقم 4: اثر الاغلاق الكلي او الجزئي على نمو الناتج المحلي في دول مجموعة السبعة

Per cent of GDP at constant prices

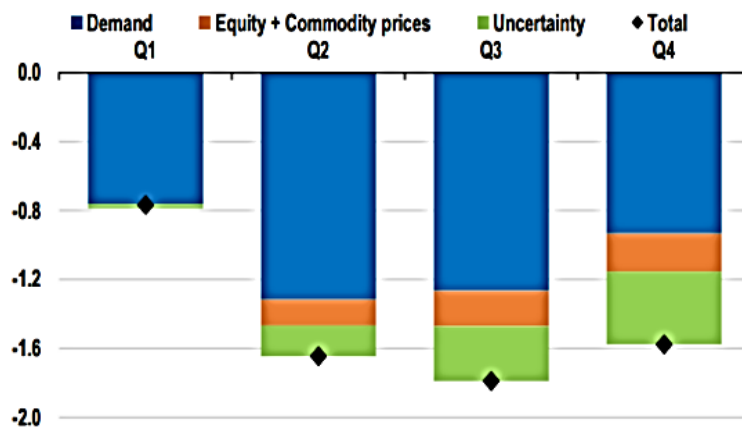


Source : OECD, Evaluating the initial impact of COVID-19 containment measures on economic activity, 14 april 2020, p. 5

وتشير دراسة لبنك التنمية الآسيوي إلى أن التكلفة العالمية لوباء COVID-19 يمكن أن تقدر بـ 2.01 تريليون دولار أمريكي على المدى القصير وان ترتفع إلى 4.09 تريليون دولار أمريكي على المدى الطويل، بمحاكاة نفس الصدمات الوبائية COVID-19 عند الطلب والإنتاج باستخدام جداول المدخلات والمخرجات الإقليمية MRIOTS في عام 2000، حيث نجد أن تأثير فيروس كورونا على الناتج المحلي الإجمالي العالمي أكبر من 2 إلى 3 مرات في عام 2020، مما لو كان جائحة بنفس الحجم حدث قبل عقدين عندما كانت روابط الإنتاج العالمية أقل تكاملاً والاقتصاد العالمي أصغر (Committee for the Coordination of Statistical Activities, 2020, p. 65). غير أن تأثير الوباء يكون متشابهاً في كلا العامين عند التعبير عن الاثر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، حيث يقدر بانخفاض بنسبة 2.3٪ و-4.8٪ في عام 2020، مقارنة بانخفاض 2.0٪ و-4.8٪ إذا كان جائحة كورونا قد حدثت في سنة 2000.

تجدر الإشارة إلى أن هناك عدم يقين شديد يحيط بمختلف التنبؤات والتقديرات المتعلقة بالنمو العالمي. باعتبار أن التداعيات الاقتصادية تعتمد على عوامل تتفاعل بطرق يصعب التنبؤ بها، بما في ذلك مسار الجائحة، وكثافة جهود الاحتواء ودرجة فعاليتها، وأوضاع الأسواق المالية العالمية، والتحولات في أنماط الإنفاق، والتغيرات السلوكية في مجال التسوق والمواصلات العامة، والآثار على الثقة، وأسعار السلع الأولية المتقلبة. و الاضطرابات المتعلقة بالعرض والطلب وتدفقات رؤوس الأموال، وانهيال في أسعار السلع الأولية (McKinsey company, march 25, 2020, p. 48). و الشكل الموالي يبرز اهم هذه العوامل المؤثرة على النمو العالمي:

شكل رقم 5: توقعات معدل نمو الاقتصاد العالمي واهم العوامل المؤثرة فيه



المصدر: تقرير افاق الاقتصاد العربي، أبريل 2020، صندوق النقد العربي، ص. 13

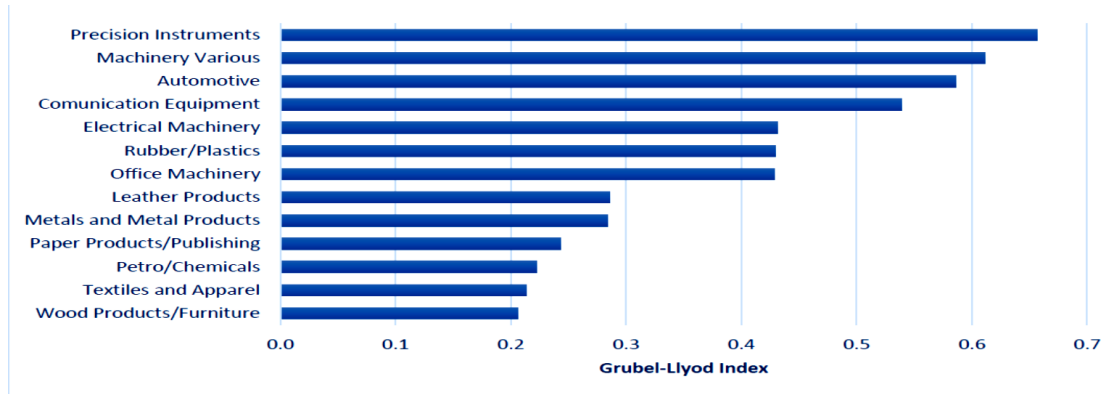
تسببت جائحة كورونا في أحداث صدمة في جانبي العرض والطلب وتزايد عدم اليقين وتراجع مستويات ثقة المستثمرين والمستهلكين تزامناً مع حدوث حالات اغلاق جزئي واسعة النطاق عالمياً واجراءات الحجر الصحي وتقييد تحركات الأفراد، إلى جانب المخاوف بشأن صحة وسلامة الموظفين، مما أدى إلى التأثير سلباً على النمو الاقتصادي وتراجع الطلب العالمي، مما سيؤثر سلباً على عمليات سلاسل القيمة العالمية بأكملها. وخلق نوع من الهلع وعدم اليقين على مستوى القطاع العائلي وقطاع الأعمال باستثناء الطلب على الأجهزة الطبية الذي من المتوقع أن يزداد بشكل كبير مقارنة بالطلب على السلع والخدمات الأخرى التي تأثرت بالفيروس مثل النفط، وخدمات السياحة والنقل الجوي والبحري. ومن جانب آخر، تمتد تداعيات الفيروس لتصيب جانب العرض العالمي من خلال محركات الطاقة و الإنتاجية (العمالة، ورأس المال) التي أصبحت غير مستغلة بكامل طاقتها الانتاجية نتيجة للسياسات الاحترازية والتدابير الوقائية المتخذة في الكثير من دول العالم وسلسلة التوقف المفاجئ في النشاط الاقتصادي وتبعاته في مختلف قطاعات الاقتصاد.

3.1- قنوات تأثير جائحة كورونا على سلاسل القيمة العالمية

3.1-1 تراجع التصنيع العالمي: باعتبار أن الصناعة هي المصدر الرئيسي لسلاسل التوريد العالمية، فقد تأثر قطاع تصنيع السلع المعمرة كالسيارات، الأدوات الإلكترونية والكهربائية في أهم مراكز الانتاج العالمي لاسيما الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية والدول الأوروبية والولايات المتحدة مدخلات تصنيع جد مهمة لبعضها البعض ولبقية دول العالم الأخرى وانقطعت الإمدادات ما أدى إلى تباطؤ العملية الإنتاجية وأحداث صدمات عرض من خلال العدوى عبر سلاسل القيمة الدولية وبالأخص السلع الوسيطة (الوليد، أبريل 2020، صفحة 8). ويتوقع أن ينخفض التصنيع العالمي بنسبة 5% في الأشهر الأولى من عام 2020 مقارنة بعام 2019، وأن يتعافى من هذا التراجع خلال النصف الثاني من عام 2020، ويتجاوز معدلاته في 2019 مع بداية 2021. وأن يشهد قطاع السيارات أكبر تراجع في الإنتاج عالمياً خلال النصف الأول من عام 2020 بنسبة 13%، والنسيج بـ 8% ثم الإلكترونيات بـ 7%. ومن المتوقع أن يحظى قطاع السيارات ومعدات النقل وقطاع النسيج موجة التعافي الأسرع خلال النصف الثاني 2020 بمعدل نمو 10% و 8% على التوالي. تجدر الإشارة إلى أن الصين سجلت تراجعاً في الإنتاج الصناعي في الشهرين الأولين من عام 2020 قدر بـ 35% (Committee for the Coordination of Statistical Activities, 2020, p. 29)، كان هو الأكبر مقارنة ببقية الدول نظراً لارتفاع

حصتها في التصنيع العالمي الذي يشكل 28% من إنتاج التصنيع العالمي وحجم الانخفاض الحاصل في الإنتاج وبعد هذا الانخفاض جد شديد مقارنة بالانخفاض المسجل بسبب الإغلاق الناتج عن فيروس سارس SARS في 2003/2002 أو الأزمة المالية العالمية (Adnan, Holger, & Saskia, 2020) وتقلصت مبيعات التجزئة للفترة من ديسمبر 2019 وفيفري 2020 بـ 25% (هيلغه ، كينيث ، و تشانغ) وتعطلت على اثر ذلك سلاسل القيمة في الصين لاسيما في قطاع مكونات السيارات والالكترونيات وقطاع النقل خاصة البحري منه وقطاع التصدير وخلق تحديات عميقة على جميع المستويات (KEARNY, 2020, p. 5). كما انخفض مؤشر مديري المشتريات الصناعي الصيني Purchasing Manager's Index (PMI) بحوالي 22% في شهر فيفري 2020 ويرتبط هذا المؤشر ارتباطاً وثيقاً بالصادرات، ما دفع الى تسجيل انخفاض في الصادرات بنسبة 2% تقريباً على أساس سنوي. ويعادل هذا الانخفاض الملحوظ في شهر فيفري على مدى العام -2% من المعروض من السلع الوسيطة. اضافة الى ذلك اكدت مؤشرات الشحن أيضاً حدوث انخفاض في الصادرات الصينية حيث واصل مؤشر شنغهاي لشحن الحاويات انخفاضه مما يشير إلى قدرة الشحن الزائدة وانخفاض الطلب على سفن الحاويات (UNCTAD, 4 march 2020, p. 3). وترتبط معظم هذه التداعيات بمكانة وموقع الصين في سلاسل القيمة العالمية التي لم تعد اهميتها تقتصر على وضعها كمصنع ومصدر للمنتجات الاستهلاكية بل تعدى ذلك الى ان أصبحت الصين المورد الرئيسي للمدخلات الوسيطة لشركات التصنيع في الخارج، حيث تنشأ حوالي 20% من التجارة العالمية في تصنيع المنتجات الوسيطة في عام 2019 في الصين مقابل 4% في عام 2002. (UNCTAD, 4 march 2020, p. 3). وبذلك تحولت الى اهم مركز في مختلف سلاسل القيمة العالمية بين سنتي 2000 و 2019 بعد ان كانت الو م ا والمانيا هما اهم مركزي، كمنتج رئيسي للمنتجات والمكونات ذات القيمة العالية، وكعميل كبير للسلع العالمية والمنتجات الصناعية ، وكسوق استهلاكية رئيسية وبرزت في قطاعات ذات تكنولوجيا عالية، مثل الهواتف النقالة والسيارات واجهزة الاعلام الالي، كما اوضحت منتجا مهما للكثير من السلع الوسيطة والمسؤولة عن تجميع وتركيب العمليات. (CHRISTINE , YAN, & MONICA , 2020) واندمجت في سلاسل القيمة العالمية عبر عدة قطاعات ذات تكنولوجيا عالية كما يوضح الشكل.

شكل رقم 6: اندماج الصين في سلاسل القيمة العالمية حسب القطاعات



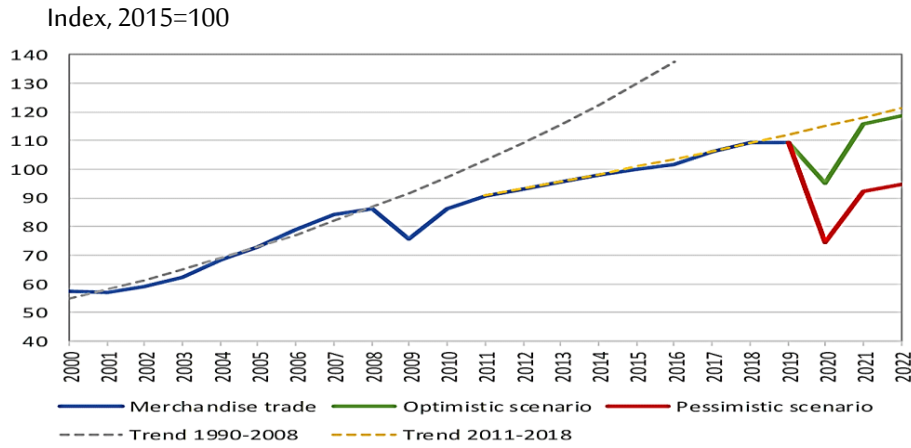
SOURCE : Global Trade impact of the coronavirus (covid -19) epidemic, UNICTAD, 4 March 2020, p.4

يلاحظ من الشكل ارتفاع قيمة مؤشر Grubel –Lloyd للتكامل بالنسبة للاقتصاد الصيني لاسيما في الأجهزة الدقيقة والآلات والسيارات ومعدات الاتصالات وهو ما يؤكد اهميته في العديد من سلاسل القيمة العالمية، فأى خلل كبير في المعروض الصيني في هذه القطاعات يعتبر مؤثراً بشكل كبير على المنتجين في بقية العالم. وكمثال على ذلك تعد شركة Foxconn وهي شركة تصنيع أجهزة إلكترونية مثلاً جاد معروف. حيث تنتج مصانع التجميع التابعة لها ، الواقعة في الصين ، للعديد من شركات الإلكترونيات الرائدة عالمياً ، من بينها Apple و Intel و Sony. وتشكل الصين ، إلى جانب اليابان والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ، جوهر شبكة الإنتاج العالمية (Adnan, Holger, & Saskia, 2020)، لذا تتخوف العديد من الدول في جميع أنحاء العالم من التدابير الموضوعية من طرف الصين لاحتواء COVID-19 والقيود المفروضة على الأنشطة الاقتصادية والتي قد تعيق توريد الأجزاء الحيوية والمداخلات الوسيطة من المنتجين الصينيين وبالتالي تؤثر على إنتاج وصادرات عدة دولة اعتماداً على مدى ارتباط صناعاتها على الموردين الصينيين بسبب بروز ما يسمى بـ"بؤر التصحر الصناعي" المؤقتة، والتي يتوقف فيها إنتاج الدولة ككل بشكل كبير بسبب ظروف الإغلاق بسبب قلة التخطيط ونقص المرونة لدى العديد من طبقات سلاسل التوريد العالمية وعدم كفاية التنوع في استراتيجيات المصادر وهو ما جعل الشركات بحاجة إلى التركيز على كيفية تقليل اضطراب سلسلة التوريد وضبطها. وفي هذا الإطار يتوقع ان تتضرر قطاعات الإنتاج في الو م ا في صناعة الآلات، والسيارات، والأدوات الدقيقة)، واليابان (الآلات والسيارات والكاميرات الرقمية) ، وجمهورية كوريا (UNCTAD, 4 march 2020, p. 7). وتعد دول الاتحاد الأوروبي أكثر الدول تأثراً بتراجع الإنتاج الصيني ويبرز ذلك من خلال تأثر كل نموذج المدخلات و المخرجات وسيكون قطاع اجهزة الاعلام الالي و الالكترونيات والملابس والآلات، السيارات والكيماويات من اهم القطاعات تأثراً بشكل مباشر وغير مباشر على الاستمرار في الإنتاج نظراً لارتباطها القوي بالإنتاج

والمدخلات الوسيطة الصينية والخدمات المتاجر بها. ففي هنغاريا مثلا تعتمد الشركات بشكل مباشر وغير مباشر على المدخلات الصينية في الانتاج بـ 7.5 من اجمالي القيمة المضافة للمخرجات او من اجمالي عائداتها السنوية. وتصل في فنلندا الى 5.2 % وتقارب في الدنمارك 4 % وفي المانيا 3.8 % ، وتعتمد معظم قطاعات الانتاج الاوروبية على المدخلات الوسيطة الصينية، حيث ان 0.5 % من مخرجات القطاع الصناعي الاوروبي يأتي من قطاع الزراعة الصيني و 0.27 % منه يأتي من قطاع المناجم الصيني و 4.3 % من مدخلات القطاع الصناعي الصيني (MARIA & GERARD , 2020). (انظر الملحق رقم 1)

2-3.1 اضطراب حركة التجارة الدولية: توقع صندوق النقد الدولي تراجع حجم التجارة الدولية للسلع والخدمات بـ 11.5 % في سنة 2020 و ارتفاعه في سنة 2021 الى 8.4 %، وانخفاض الواردات في الدول المتقدمة بـ 11.5 % في سنة 2020 و 8.2 % في الدول النامية والاقتصاديات الصاعدة و ان تنخفض الصادرات بـ 12.8 % في الدول المتقدمة مقابل 9.6 % في الاقتصاديات النامية والصاعدة، وان تنخفض اسعار السلع الاساسية لاسيما النفط بـ 42.0 % في سنة 2020 (IMF, April 2020, p. 7). بالمقابل اشارت تحليلات منظمة التجارة العالمية الى ان تأثير جائحة كورونا على التجارة الدولية سيتجاوز الانخفاض المسجل في الركود التجاري الناتج عن الازمة المالية العالمية، و اكدت انها ستشهد تراجعا ملحوظا بسبب الطبيعة غير المسبوقة للازمة الصحية وعدم اليقين حول تأثيرها الاقتصادي الدقيق ولجوء عدة دول الى فرض اجراءات تجارية تقييدية مؤقتة على الصادرات وتحرير استيراد المعدات الطبية والاغذية. كما يوضحه الشكل الموالي.

شكل رقم 7: تطور حجم التجارة الدولية في ظل ازمة كورونا



Source : Trade set to plunge as COVID-19 pandemic upends global economy, 8 April 2020, wto, p.3

يتوقع من خلال الشكل ان تنخفض التجارة الدولية بين سنتي 2018 و 2021 وفق سيناريوهين مختلفين، حيث يتوقع السيناريو المتشائم تراجعها بـ 30 % عن مستواها في سنة 2019 و حدوث انحدار أولي أكثر حدة وانتعاش طويل الأمد وغير مكتمل بالنظر إلى مستوى عدم اليقين في حين يقلص السيناريو المتفائل معدل تراجعها الى 13 % مع احتمال تسجيل تحسن في سنة 2021 وسنة 2022 وان يكون التعافي قويا بما يكفي لتقريب التجارة من الانتاج الذي كان متوقعا قبل انتشار الوباء، الذي يمثل الخط الأصفر المتقطع في الشكل ، وان كان ذلك يرتبط بمدة تفشي المرض و طبيعة السياسات المعتمدة. والجدول الموالي مختلف السيناريوهات المطروحة لتطور عناصر التجارة الدولية على المدى القصير حسب المناطق الجغرافية.

جدول رقم 1: سيناريوهات تطور التجارة الدولية للسلع خلال الفترة 2021-2018

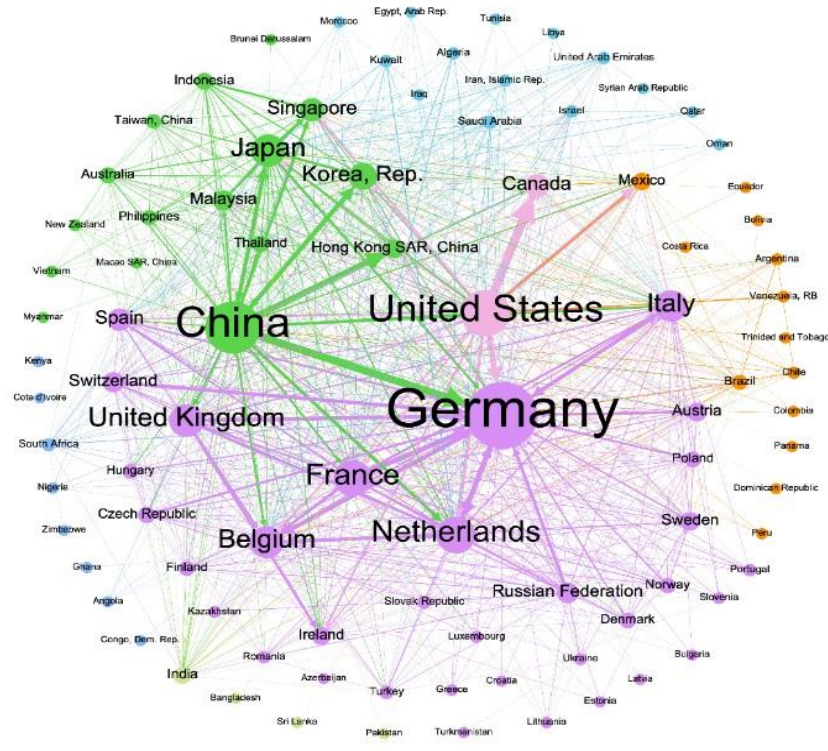
	Historical		Optimistic scenario		Pessimistic scenario	
	2018	2019	2020	2021	2020	2021
Volume of world merchandise trade ²	2.9	-0.1	-12.9	21.3	-31.9	24.0
Exports						
North America	3.8	1.0	-17.1	23.7	-40.9	19.3
South and Central America	0.1	-2.2	-12.9	18.6	-31.3	14.3
Europe	2.0	0.1	-12.2	20.5	-32.8	22.7
Asia	3.7	0.9	-13.5	24.9	-36.2	36.1
Other regions ³	0.7	-2.9	-8.0	8.6	-8.0	9.3
Imports						
North America	5.2	-0.4	-14.5	27.3	-33.8	29.5
South and Central America	5.3	-2.1	-22.2	23.2	-43.8	19.5
Europe	1.5	0.5	-10.3	19.9	-28.9	24.5
Asia	4.9	-0.6	-11.8	23.1	-31.5	25.1
Other regions ³	0.3	1.5	-10.0	13.6	-22.6	18.0

Source : Trade set to plunge as COVID-19 pandemic upends global economy, 8 April 2020, wto, p. 9

يلاحظ من الجدول أن معظم مناطق العالم ستعاني انخفاضا مزدوجاً في أحجام التجارة خلال عام 2020، وخاصة الصادرات من مناطق شمال أمريكا التي يتوقع ان تنخفض بـ 17.1 % في سنة 2020 و 23.7 % في سنة 2021 حسب السيناريو

المتفائل و ب 40 % في سنة 2020 و 19.3 % في حالة السيناريو المتشائم وبمعدلات تكاد تكون متقاربة منها في اسيا. خاصة في القطاعات ذات سلاسل القيمة المعقدة؛ كالإلكترونيات ومنتجات السيارات، لارتباطها بتجارة الخدمات خاصة النقل البحري وحركة الطيران، الأمر الذي ويخلق تداعيات سلبية في حركة التجارة العالمية، ويرفع درجة عدم الامان في سلاسل العرض. حيث تسبب تراجع الطلب على حركة الطيران بحوالي 80 % في شهر مارس 2020 و 90 % في ماي 2020 في اغلب دول العالم لاسيما اسيا و دول الاتحاد الاوروبي وتباطؤ حركة الطيران لنقل السلع و حركة الشحن الجوي للبضائع التي تراجعت في شهر مارس 2020 ب 15.2 % مقارنة بشهر مارس 2019 في تذبذب حركة الامداد بالسلع والمكونات، وسجل في هذا الشهر اعلى مستوى للتأخير في سلاسل التوريد العالمية منذ سنة 2004، مما شكل ضغطا على سلاسل التوريد العالمية نظرا للقيود المفروضة على الحدود واغلاق الشركات وانقطاع شبكات النقل، والتذبذب في المواعيد المحددة للتوريد. وانخفاض حجم الكميات المشحونة جوا بحوالي 18 % في مارس 2020 مقارنة ب جانفي 2018 في اوروبا وب 12 % في شمال امريكا خلال نفس الفترة و 22 % في اسيا الباسيفيك والذي يعد اكبر انخفاض مسجل، وفقدان الكثير من الوظائف غير المباشرة في سلاسل التوريد العالمية التي تخدم الصناعة (هبة و محمد، ماي 2020، صفحة 4)، كما تراجع حجم الشحنات التجارية في شهر مارس 2020 ب 792 الف طن عبر العالم اقليميا في اسيا ب 523 الف طن و في اوروبا 176 الف طن (Committee for the Coordination of Statistical Activities, 2020, p. 19). كما سجل قطاع النقل البحري الذي يعد المحرك الاساسي للتجارة الدولية بتأمين 80 % من حجمها و 70 % من قيمتها وتحميل 50000 سفينة تجارية عبر العالم تأثيرا كبيرا من جائحة كورونا، حيث تسبب التراجع الكبير الحاصل في مخرجات اغلب سلاسل القيمة في تخفيض الطلب على خدمات النقل البحري وفي بعض الاحيان تحويل شركاء التجارة البحرية بتغيير الموردين والمنتجات. وخسرت خطوط الحاويات 4 % من حجمها في الربع الاول من عام 2020 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019. وكان نقل البضائع هو الاقل تضررا في قطاع النقل البحري مقارنة نقل المسافرين والسياحة، نظرا لتفادي العديد من الدول وضع قيود تجارية لضمان توريد السلع والمعدات الطبية في الوقت المناسب. وشهدت زيارات سفن الحاويات تراجعا في الموانئ الصينية ب 10 % في نهاية شهر جانفي وبداية شهر فيفري 2020 مع امتداد الاثر الى بقية الدول الاوروبية و الم ا (UNCTAD, APRIL 2020, p. 3) باعتبارها الدولة الأولى التي تمر بدورة كاملة من الوباء، حيث اضطرت الشركات المصنعة الى التعامل مع العواقب السلبية المزدوجة الناتجة عن "الصدمة الأولى" بسبب إغلاقها و"الصدمة الثانية" بسبب انخفاض الطلب من العملاء، مما تسبب في أضرار كبيرة لعمليات العديد من سلاسل التوريد عبر الحدود. (Adnan, Holger, & Saskia, 2020) وقد ارتبطت هذه الآثار السلبية في معظمها بزيادة درجة الروابط التجارية بين الدول على مدى الثلاثين سنة الماضية. التي يبرزها الشكل الموالي.

شكل رقم 8: كثافة الروابط التجارية في اطار سلاسل القيمة العالمية في عام 2019



Source : CHRISTINE, Z., YAN, L., & MONICA, (20 APRIL 2020), Foreign direct investment and global value chains in the wake of COVID-19. Consulté le MAY 20, 2020, sur WORLD BANK: <https://blogs.worldbank.org/psd/foreign-direct-investment-and-global-value-chains-wake-covid-19>

وفي هذا الاطار اكدت دراسة لبنك التنمية الآسيوي الذي قام بدمج العديد من جداول المدخلات والمخرجات الوطنية لإنشاء جدول عالمي يسمى "بجداول المدخلات والمخرجات متعددة الأقاليم. "Multi-Regional Input-Output Tables" (MRIOTs)، يسمح للتحليل بالانتقال من أحجام التجارة التقليدية إلى الترابط الكمي للصناعات المختلفة في مختلف الاقتصادات. وباعتبار ان جداول المدخلات والمخرجات المحدثة للاقتصادات تمثل 95٪ من الاقتصاد العالمي، وهي متاحة منذ عام 2000 وتظهر نمو حجم التكامل والترابط الحاصل في الاقتصاد العالمي، وزيادة مشاركة الاقتصادات في سلاسل القيمة العالمية من خلال كثافة التدفقات التجارية (Committee for the Coordination of Statistical Activities, 2020, p. 64). فقد ساهم استخدامها في فهم كيفية انتشار الصدمات العالمية وتفسير انعكاساتها بين الدول مثل الأوبئة، من خلال سلاسل التوريد العالمية. ومكنت السلسلة التاريخية الطويلة من MRIOTs من تقدير التأثير المعاكس لهذه الصدمة في عام 2000، وفهم ارتباط الصدمة بالروابط التجارية الأعمق. والتي يبرز من خلالها موقع الصين في سلاسل القيمة العالمية وكثافة روابطها التجارية كيف أثر انخفاض الإنتاج فيها في أحداث انكماش كبير في تدفقات التجارة الدولية. حيث كان لانخفاض وارداتها بنسبة 4 ٪ في جانفي وفيفري 2020 مقارنة بنفس الفترة من عام 2019 لاسيما في المنتجات التي يتم استخدامها كوسيط في الإنتاج، مثل المعالجة التلقائية للبيانات (-52)، وحدات المعالجة المركزية (-35) المنسوجات (-22) والتجهيزات الإلكترونية (-16) وانخفاض صادراتها بنسبة 17 ٪ خلال نفس الفترة في معظم هذه السلع كالمعالجة التلقائية للبيانات (-31) المواد الأولية للملابس (-27) أثر كبير في أعلى وأسفل سلاسل القيمة للمنتجات مع أهم شركائها التجاريين لاسيما دول الاتحاد الأوروبي (Adnan, Holger, & Saskia, 2020). ومن ذلك النمسا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا، حيث أن المدخلات المستوردة في قطاع التصنيع الألماني تشكل حوالي 25 ٪ من الإنتاج الصناعي وتستورد 10٪ من جميع المدخلات من الصين. وعليه فإن الاعتماد القوي على الوسطاء الصينيين للإنتاج في ألمانيا لاسيما في قطاع الإلكترونيات والحوسبة وتصنيع المنسوجات يتسبب في فقدان أجزاء الإنتاج الحيوية. كما سجلت الواردات الأمريكية من أجهزة الكمبيوتر والاتصالات السلكية واللاسلكية، هياكل المركبات والمقطورات، وغيرها من المنتجات المرتبطة بسلاسل التوريد العالمية الصينية الأمريكية في شهر فيفري 2020 انخفاضاً كبيراً مقارنة بشهر فيفري 2019. وان كان جزءاً كبيراً من هذا التراجع يرتبط بتصادم التوتر التجاري بين الولايات المتحدة والصين (Adnan, Holger, & Saskia, 2020).

3-3-1 تراجع حركة الاستثمار الاجنبي المباشر ونشاط الشركات متعددة الجنسيات:

تشير تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى تراجع حجم الاستثمار الاجنبي المباشر بين سنتي 2020 و 2021 ب 30 و 40 ٪ مقارنة بانخفاض قدر ب 35 ٪ بعد الازمة المالية العالمية، نتيجة لقيود العرض، وصدمة الطلب والانخفاض العام في ثقة المستثمرين، وسيؤثر ذلك بشكل سيئ على الصناعات التي تعتمد على مجموعة واسعة من المدخلات التي يتم الحصول عليها عالمياً مثل الآلات والإلكترونيات والمنسوجات. كما اشارت الى ان النفقات الاستثمارية في الصين انخفضت خلال الشهرين الاولين في 2020 ب 25 ٪ (UNCTAD, MARCH 2020, p. 3). وباعتبار ان الشركات متعددة الجنسيات هي المحرك الاساسي للاستثمارات الاجنبية المباشرة والمسؤولة على اعادة تشكيل جغرافيا سلاسل القيمة العالمية منذ سبعينيات القرن الماضي، كونها تمثل 22٪ من الناتج العالمي وتساهم بنحو 70٪ من إجمالي التجارة - خاصة في القطاعات المشاركة بشكل كبير في سلاسل القيمة العالمية، مثل السيارات والمعدات الكهربائية والكيمائيات والإلكترونيات، فإن معظمها ستتأثر بتبعات جائحة كورونا، حيث اضطرت اكبر 5000 شركة متعددة الجنسيات الى اعادة النظر في تقديرات أرباحها وتخفيضها بنسبة 30 ٪ لعام 2020. كما يوضحه الجدول.

جدول رقم 2: اعادة تقدير ارباح اكبر 5000 شركة متعددة الجنسيات بسبب جائحة كورونا

Sector/industry	Number of companies with earnings revisions	Average earnings revision by March 23rd (%)	(March 4th)	Share of capital expenditures, 2019 (%)
Basic Materials	483	-20	(-13)	8
Consumer Cyclical	810	-24	(-16)	16
Airlines	56	-116	(-42)	2
Hotels, Restaurants & Leisure	125	-41	(-21)	2
Consumer Non-Cyclical	447	-8	(-4)	6
Energy	289	-208	(-13)	20
Healthcare	216	-2	(0)	3
Industrials	910	-20	(-9)	14
Automobiles & Auto Parts	169	-47	(-44)	9
Technology	412	-7	(-3)	11
Telecommunications Services	125	-4	(1)	11
Utilities	220	-9	(-5)	10
Total	3'912	-30	(-9)	100

SOURCE : IMPACT OF THE COVID-19 PANDEMIC ON GLOBAL FDI AND GVCS, UPDATED ANALYSIS, UNCTAD MARCH 2020, UNCTAD, P.3

يلاحظ من الجدول ان حوالي 35 ٪ من الشركات في الدول المتقدمة اضطرت في نهاية شهر مارس 2020 الى اعادة تقدير ارباحها وتخفيضها في معظم قطاعات الانتاج، و قدرت اكبر خسارة في قطاع الطاقة بأكثر من 208 ٪ اي ما يمثل 20 ٪ من اجمالي النفقات الرأسمالية لسنة 2019 لاسيما في الوم ا بسبب حرب الاسعار في قطاع النفط التي ادت الى تراجع الاسعار من 50 دولار

الى اقل من 20 دولار . وقطاع الصناعة و صناعة السيارات ومكوناتها ، قطاع التكنولوجيا و خدمات الاتصالات ، وفي الصين اضطرت الشركات الى مراجعة ارباحها وتخفيضها ب 21 % . و يتسبب ذلك في إلحاق ضرر دائم بسلاسل التوريد لأن أكثر من نصف الاستثمار الأجنبي المباشر يتكون من الأرباح المعاد استثمارها من قبل هذه الشركات. مما يتسبب في تأخر انطلاق المشاريع التأسيسية الجديدة و تباطاً عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود بشكل ملحوظ مقارنة بعام 2019 بنسبة تتراوح بين 50٪ و 70٪ على مستوى العالم في أفريل 2020. ولذلك فان تراجع الطلب والإنتاج في العديد من الاقتصادات الصناعية وسحب الاستثمارات من البلدان النامية سيكون لهما تأثيرات طويلة الأمد على الإنتاج العالمي أكثر من الاضطرابات المؤقتة في سلسلة التوريد. وبالتالي من المتوقع أن يكون لهذه "الصدمة الثانية" من انهيار الطلب والإنتاج في العديد من الاقتصادات الصناعية وسحب الاستثمارات من البلدان النامية آثار طويلة الأمد على الإنتاج العالمي أكثر من الاضطرابات المؤقتة في سلسلة التوريد التي تسببها فيروس كورونا. لاسيما وان الشركات متعددة الجنسيات تساهم بأكبر نسبة في مجال التشغيل ، حيث استخدمت الشركات متعددة الجنسيات في الولايات المتحدة وحدها 42.3 مليون عامل في جميع أنحاء العالم في عام 2016 وتمثل 22 ٪ من إجمالي العمالة في القطاع الخاص في الولايات المتحدة، وأنشأت الشركات متعددة الجنسيات في هولندا حوالي 1.4 مليون وظيفة بدوام كامل في عام 2014 تمثل 20 ٪ من جميع الوظائف بدوام كامل التي تم إنشاؤها في البلاد. وفي الصين ، توظف الشركات متعددة الجنسيات أكثر من 26 مليون عامل ، وهو ما يمثل 6.4 ٪ من إجمالي العمالة الحضرية . وعليه فان تراجع استثمارات الشركات م ج ادى الى تراجع انتاجية القوى العاملة فيها ، حيث كان في بداية أفريل 2020 حوالي 81 ٪ من القوة العاملة العالمية يعيشون في بلدان تم إغلاقها بشكل إلزامي أو موصى به وبحلول 22 أفريل انخفضت حصتها إلى 68 ٪ ، مدفوعة بشكل رئيسي برفع إغلاق أماكن العمل في الصين و معظم دول العالم. (CHRISTINE , YAN, & MONICA , 2020) ، وبذلك انخفض إجمالي عدد ساعات عمل العمال في جميع أنحاء العالم حسب منظمة العمل الدولية في الربع الثاني من عام 2020 بنحو 10.5 ٪ مقابل 4.5 ٪ في الربع الأول وهذا يعادل 305 مليون عامل بدوام كامل مع أسبوع عمل 48 ساعة وبذلك تجاوز انخفاض ساعات العمل الانخفاض المسجل في الأزمة المالية 2008-2009. مع العلم ان الأثر لا يقتصر على الدول المتقدمة فقط بل ايضا الدول النامية التي تستقطب الكثير من فروع الانتاج التابعة للشركات م ج ، و التي يتم على مستواها القيام بعمليات التركيب و التجميع وتصنيع الكثير من قطع الغيار و الاجزاء والمركبات المهمة في العديد من المنتجات (Committee for the Coordination of Statistical Activities, 2020, p. 20). ولهذا اصبح الكثير من موردين الشركات متعددة الجنسيات يتعرضون في لضغوط كبيرة لكي يحافظوا على نشاطهم ، حيث اكد موردي الملابس في البنغلاديش تأثرهم عبر ثلاث مراحل ومن خلال قنوات مختلفة ففي المرحلة الأولى ، أدى إغلاق مصانع مدينة ووهان الصينية إلى تقليل الوصول إلى المواد الخام (الأقمشة) لموردي الملابس. وأكد حوالي 90٪ من الموردين على تأخير الشحنات وارتفاع أسعار المواد الخام. وفي المرحلة الثانية المتسمة بانخفاض الطلب وعدد المشترين ، بدأ 80٪ من الموردين يواجهون تأخيرات متزايدة في المدفوعات تصل إلى أكثر من 10 أيام. وفي المرحلة الثالثة ، ادت جائحة كورونا إلى إلغاء المشترين إما قيد المعالجة أو الانتهاء مما ترك الموردين في ظروف مالية صعبة وتسبب اضطرابات سلسلة التوريد في توقيف 1.2 مليون عامل ملابس نتيجة لإلغاء الطلبات فيها . كما أوقف العديد من الموردين في ميانمار وكمبوديا وبنغلاديش العمل دون دفع أجور العمال للطلبات التي تم إنجازها بالفعل ، بسبب توقف بعض الشركات متعددة الجنسيات عن الدفع لمورديها. وعليه فقد تعرض الكثير من الشركات المدمجة في سلاسل القيمة العالمية التي كانت في أغلبها تتمتع بالإنتاجية الكبيرة الى صدمات ادت الى ايقاف الانتاج وإبطاء التعافي وانخفاض الإنتاجية الإجمالية (CHRISTINE , YAN, & MONICA , 2020).

II - النتائج ومناقشتها: عالجت هذه الورقة البحثية أهمية سلاسل القيمة العالمية في إعادة تشكيل جغرافيا التجارة والاستثمار الدوليين منذ سبعينيات القرن الماضي ، والتي اتسعت أكثر تزامنا وتيرة الانفتاح التجاري وتغير مكانة بعض الدول النامية والاقتصاديات الصاعدة في تقسيم العمل الدولي من مجرد مصدرة للمواد الأولية الى القيام بعملية التجميع والتركيب للأجزاء والمكونات والارتقاء الى مرحلة التصنيع الكامل للأجزاء ، وهو ما حسن من موقعها في اطار سلاسل القيمة العالمية . وقد تزامن ذلك مع اتساع نطاق عمل الشركات متعددة الجنسيات التي عمدت الى توسيع انشطتها عبر انشاء فروع متعددة في مختلف دول العالم وتدويل بعض حلقات انتاجها الى الدول النامية والاسواق الناشئة التي تتسم بانخفاض تكاليف اليد العاملة ووفرة الموارد الانتاجية والتقدم التقني المتسارع وثورة المعلوماتية والاتصالات الحديثة والانترنت؛ المرتبطة بالثورة الصناعية الثالثة والرابعة التي مكنت من تسهيل الانتاج الموزع واحداث تخفيضات معتبرة في تكاليف النقل والاتصال وتعدد مراحل الانتاج وتعقدتها ، ما ساعد على تنامي معدلات التجارة الاقليمية والعالمية؛ و بذلك اتسعت التجارة والاستثمار في اطار سلاسل القيمة العالمية واضحت الشكل المميز للجيل الثاني من العولمة الاقتصادية و تغيرت موازن القوى فيها بالانتقال من امريكا الشمالية (الوم ا) و اوربا (المانيا) الى قارة اسيا ، اين اصبحت الصين في قلب سلاسل القيمة العالمية في مختلف المنتجات. وزادت درجة الترابط التجاري بينها و بين مختلف دول العالم وهو ما جعل التدابير المعتمدة من طرف هذه الدول للحد من انتشار فيروس كورونا من خلال الاغلاق الجزئي للوحدات الانتاجية وتقييد حركة التجارة الخارجية تؤثر سلبا على سلسلة التوريد وتعطيل الكثير من الاعمال التجارية والاستثمارية في مختلف الدول التي تربطها علاقات تجارية قوية معها لاسيما دول الاتحاد الاوربي و الوم ا. وهو ما اصبح يشكل تهديدا لانحسار وتراجع

سلاسل القيمة العالمية في بعض المنتجات عالية التكنولوجيا. لاسيما في حالة استمرار الوباء وتباطؤ حركة الانتعاش والتعافي الاقتصادي و الخوف من الدخول في فترة ركود اقتصادي تعتمد عدة عوامل ترتبط بطول فترة انتشار الفيروس، ودرجة تأخر الطلب أوالتخلي عنه، وفي ظل هذه السيناريوهات سجل تأثر سلاسل القيمة العالمية من جراء جائحة كورونا عبر ثلاث قنوات مختلفة هي:

-قناة الانتاج الصناعي و صدمات العرض و الطبع: حيث انخفض إجمالي الناتج المحلي في الوم ا ومعظم الدول الأوروبية بنسبة 21,3% في فرنسا، و 19,2% في إسبانيا، و 17,5% في إيطاليا في الربع الأول من عام 2020 ، ويتوقع أن يكون الربع الثاني من العام أسوأ مقارنة بالربع الأول، كما سجل انخفاض إجمالي الناتج المحلي في الصين بنسبة 36,6% في الربع الأول من عام 2020، وباعتبار الدول الكبرى تمثل 60% من الناتج المحلي الإجمالي، و65% من التصنيع، و41% من الصادرات الصناعية عالميا، وعليه فان تعطل الإمدادات المباشرة سيعيق الإنتاج، ويؤثر على الشركات الصناعية العملاقة في الصين والوم ا وألمانيا، وستؤدي العدوى في سلاسل التوريد إلى تضخيم صدمات هذه الأنشطة وحدوث تراجع في الطلب العالمي على السلع والخدمات الرئيسية نتيجة تنامي حالة الركود وانخفاض الاقتصاد الكلي الأمر الذي سيشكل صدمات أخرى على انخفاض العرض وتراجع الإنتاجية.

-قناة التجارة الدولية: احتمال تراجع التجارة الدولية بمعدل يتراوح ما بين 13% و30% بين عامي 2020 و 2021 في معظم دول العالم لاسيما الوم ا و الصين و بعض الدول الأوروبية، خاصة في القطاعات ذات سلاسل القيمة المعقدة، كالإلكترونيات ومنتجات السيارات، لارتباطها بتقييد الصادرات و الواردات وحضر حركة النقل البحري وحركة الطيران.

-قناة الاستثمار ونشاط الشركات متعددة الجنسيات: يتوقع حدوث انخفاض في حجم الاستثمار الاجنبي المباشر بمعدل 30% الى 40% بين عامي 2020 و 2021 وانسحاب الكثير من الاستثمارات من الاسواق الصاعدة لاسيما الصين واعادتها الى بلدانها الاصلية ، الى جانب انخفاض ارباح اكبر الشركات متعددة الجنسيات في العالم لاسيما في قطاع الطاقة.

III- الخلاصة والاقتراحات:

ان خصوصية الازمة الصحية الناتجة عن جائحة كورونا و التي تختلف عن باقي الازمات التي عرفها الاقتصاد العالمي تتطلب معالجة مختلفة و تنسيق شامل للسياسات للخروج منها و تقليص حجم تبعاتها، وذلك بالتركيز في البداية على توفير اكبر دعم للقطاع الصحي لإيجاد دواء او لقاح فعال له ومنع وابطاء انتشاره والعدوى. كما يطرح في ظل هذه الاوضاع التساؤل المتعلق بأولوية السياسات التي لابد من اعتمادها لضمان عودة الانتعاش وتعافي النشاط الاقتصادي العالمي ومنع الانحسار الحاصل في سلاسل القيمة العالمية واعادة تنشيطها. والذي يتطلب تظافر الجهود على عدة مستويات، حيث يجب:

1- تكثيف جهود التعاون بين المنظمات الدولية؛ كل حسب تخصصه لتنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول وتقديم الدعم اللازم وصياغة رؤية للإجراءات المتوسطة والطويلة الأجل التي من شأنها أن تعزز الانتعاش السريع في الاقتصاد وتحفز إمكانية تحقيق نمو اقتصادي أقوى.

2- تفعيل دور المؤسسات المالية والنقدية الدولية لتوفير المزيد من الدعم المالي وابتكار تسهيلات ائتمانية تتماشى مع متطلبات المرحلة القادمة، وتراعي وضعية معظم الدول التي تعاني من مشكل تراكم الديون و ارتفاع الرفع المالي فيها، وتخفيف القيود المفروضة على السيولة من أجل الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. (من ناحية المدة و معدلات الفائدة والشروط)؛

3- اعادة النظر في دور منظمة التجارة العالمية واصلاح قواعد التجارة الدولية وتعزيز النهج متعددة الأطراف في صنع السياسات التجارية الحرة، وتقليص حجم القيود على التجارة والاستثمار و مختلف اساليب الحماية التي لجأت الكثير من الدول الى تطبيقها لتعزيز الاتجاه الى خلق سلاسل التوريد المحلية والاقليمية بهدف تقليص صدمات الاعتماد على الاسواق الدولية، والتي تسبب في تقليل فرص تنوع الموردين في الاقتصاد العالمي وفرص وصول الكثير من الدول المتقدمة والنامية إلى الأسواق الدولية والحصول على مختلف مدخلات الانتاج من راس مال ومعرفة وتكنولوجيا و حتى المورد البشري، وهو ما يؤثر على جهود تطوير التصنيع لاسيما في الدول النامية التي تسعى الى تعزيز اندماجها في سلاسل القيمة العالمية؛

4- تفعيل دور السياسة المالية و النقدية لتوفير قدر كبير من السيولة، وتخفيف الضغط المالي عن الصناعات والمؤسسات التي تعطل انتاجها وتخفيف القواعد التنظيمية الاحترازية الكلية عليها بصفة مؤقتة، بمنح ضمانات الائتمان، وتسهيلات السيولة، وإمهال المدينين، والتوسع في تأمينات البطالة، وتخفيف الضرائب على الشركات تحضيرا لإعادة فتح الاقتصاد وتحريك الأنشطة الاقتصادية والاستعداد للخروج التدريجي و المتسلسل من حالة الاغلاق الجزئي و الكلي، مع اعتماد المزيد من الاجراءات للوقاية والاحتواء، واحداث تخفيض في معدلات الفائدة لتحفيز الطلب (التفكير في اللجوء الى ادوات السياسة النقدية غير التقليدية) وتحسين بيئة الاعمال لتسهيل انشاء شركات التكنولوجيا المالية التي تسهم في تعزيز الشمول المالي؛

5- اجراء تقييمات مستمرة للمخاطر الناتجة عن الجائحة باستخدام الطرق الحديثة (الرقمنة و البيانات الضخمة)، و الاعتماد عليها في صياغة السياسات الكفيلة بإعادة استئناف النشاط تدريجيا لاسيما في الصين واهم مراكز الانتاج العالمية، وإعطاء الأولوية للأقاليم التي تتوطن فيها قطاعات الانتاج والصناعات الضرورية لضمان استمرار سلسلة التوريد واستدامتها؛

6- تطوير البنية التحتية الرقمية للتجارة والخدمات في الدول المتقدمة و النامية و الانتقال من سلاسل القيمة العالمية التقليدية الى سلاسل القيمة العالمية الرقمية، وانظمة الدفع الرقمي، وتعزيز التنظيمات الدولية ذات الصلة من خلال تسريع المفاوضات المتعلقة بروتوكولات التجارة الرقمية والضرائب لتشجيع استخدام شبكات الإمداد الرقمية، مما يخلق فرصا جديدة للموردين خاصة في البلدان النامية ومرونة اكبر وتوفير الضمانات لكل الاطراف على طول سلاسل القيمة العالمية؛

IV- الاحالات والمراجع

- المراجع باللغة العربية
- المنظمة العالمية للملكية الفكرية. (2017). راس المال غير الملموس في سلاسل القيمة العالمية. جنيف، سويسرا.
- الوليد احمد طلحة . (افريل 2020). التداعيات الاق لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، افريل 2020. ابو ظبي : صندوق النقد العربي .
- صندوق النقد العربي . (افريل 2020). افاق الاقتصاد العربي . ابو ظبي : صندوق النقد العربي .
- عرفان الحسني ، و هبة عبد المنعم . (2020). التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين، اسبابها واثارها على الاقتصادات العربية. ابو ظبي: صندوق النقد العربي .
- غيتا غوبينات . (14 افريل، 2020). الاغلاق العام الكبير: اسوء هبوط منذ الكساد الكبير. تاريخ الاسترداد 20 افريل، 2020، من <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/04/14/blog-weo-the-great-lockdown-worst-economic-downturn-since-the-great-depression>
- محمد اسماعيل . (اكتوبر 2019). موجز السياسات: الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. ابو ظبي : صندوق النقد العربي .
- هبة عبد المؤمن ، و محمد اسماعيل . (ماي 2020). تداعيات ازمة فيروس كورونا المستجد على قطاع الطيران في الدول العربية وسياسات دعم التعافي، موجز سياسات صندوق النقد العربي 4. ابو ظبي: صندوق النقد العربي.
- هيلغه برغر ، كانغ كينيث ، و يونغ ري تشانغ . (بلا تاريخ). تخفيف حدة الأثر والاختيارات الصعبة: دروس مبكرة من الصين. تم الاسترداد من IMF: <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/20/blog032020-early-lessons-from-china>

المراجع باللغة الاجنبية:

- KEARNY. (2020). Coronavirus and its impact on global supply chain, , Impact of Coronavirus (SARS-CoV-2). February .
- Adnan, S., Holger, G., & Saskia, M. a. (2020, APRIL). Managing COVID-19: How the pandemic disrupts global value chains. Consulté le MAY 20, 2020, sur UNIDO: <https://iap.unido.org/articles/managing-covid-19-how-pandemic-disrupts-global-value-chains>
- ASIAN DEVELOPMENT BANK. (6 march 2020). the economic impact of the covid-19 out break on developing Asia .
- CHRISTINE , Z., YAN, L., & MONICA , P. (2020, APRIL). Foreign direct investment and global value chains in the wake of COVID-19. Consulté le MAY 20, 2020, sur WORLD BANK: <https://blogs.worldbank.org/psd/foreign-direct-investment-and-global-value-chains-wake-covid-19>
- Committee for the Coordination of Statistical Activities. (2020). How covid -19 is changing the world : statistical perspective. UNCTAD .
- IMF. (April 2020). World Economic Outlook: The Great Lockdown; Chapter 1: Global Prospects and Policies. WASHINGTON : IMF .
- MARIA , D., & GERARD , M. (2020, march 9). GLOBAL ECONOMICS&GOVERNANCE,. Récupéré sur <https://www.bruegel.org/publications/>
- McKinsey company. (march 25, 2020). Covid -19 : briefing materials, global health and crise response.
- Pol, A. (February 4, 2020). Conceptual Aspects of Global Value Chains. Harvard University.
- Raju, H., Nemanja , j., & Carlos , M.-G. (2019). trade tensions, Global Value Chain and spillovers: insight for Europe . ilnternational Monetary Fund .
- Santiago, F., & Rubiah , L. (2020, may 27). Post-pandemic plea for sustainable value chains. Consulté le may 28, 2020, sur www.unctad.org: <https://unctad.org/en/pages/newsdetails.aspx?OriginalVersionID=2376>
- UNCTAD. (4 march 2020). Global trade impact of the coronavirus (covid-19) epidemic. UNCTAD .

- UNCTAD . (APRIL 2020). THE COVID -19 PANDEMIC AND THE BLUE ECONOMY : NEW CHALLENGE AND PROSPECTS FOR RECOVERY AND RESILIENSCE .
- UNCTAD , . (MARCH 2020). IMPACT OF THE COVID -19 PANDEMIC ON GLOBAL FDI AND GVCs. UPDATED ANALYSIS.
- Wto, oecd, world bank. (2019). Global value Chain development report: Technological innovation, supply chain trade and workers in a globalized world.

ملحق رقم 1: اثر الاغلاق في الصين على سلاسل القيمة العالمية في اهم 20 دولة :

(US\$ million from a 2 percent reduction of China exports in intermediate inputs)

Country	Automotive	Communication Equipment	Electrical Machinery	Leather Products	Machinery Various	Metals and Metal Products	Office Machinery	Paper Products and Publishing	Chemicals	Precision Instruments	Rubber and Plastics	Textiles and Apparel	Wood Products and Furniture	TOTAL
Australia	9	1	1	0	12	9	1	2	9	12	1	1	2	61
Bangladesh	0	0	0	15	0	0	0	0	0	0	0	1	1	16
Belarus	0	1	0	0	3	0	0	0	0	1	1	3	2	12
Brazil	42	0	2	0	7	12	0	6	6	3	2	2	1	84
Cambodia	0	0	2	7	0	0	0	0	0	0	0	0	0	10
Canada	176	25	22	1	138	48	8	3	86	86	20	11	36	660
Costa Rica	0	2	2	0	0	0	0	0	0	10	1	0	0	15
European Union	2543	498	1191	56	4001	1171	60	188	2653	1427	515	538	757	15.597
Hong Kong, SAR	2	37	19	10	40	9	4	6	18	44	6	107	30	332
India	34	0	12	13	24	27	1	1	129	13	13	64	15	348
Indonesia	40	36	24	66	7	8	18	6	44	9	12	11	33	312
Israel	2	4	7	0	27	3	15	1	17	54	9	1	50	189
Japan	974	395	558	1	1477	343	234	48	352	367	161	34	244	5.187
Korea, Republic of	578	687	336	1	918	492	186	40	172	165	130	84	25	3.816
Malaysia	32	268	78	1	124	25	325	10	69	55	56	3	31	1.077
Mexico	493	71	341	1	228	23	58	2	16	57	26	2	52	1.369
Morocco	2	5	18	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	26
New Zealand	1	3	0	0	2	0	0	1	0	1	0	1	2	11
Norway	20	3	8	0	22	25	0	0	2	7	1	0	10	100
Pakistan	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	43	0	44
Philippines	22	115	42	1	17	2	77	0	7	17	1	0	1	300
Russian Federation	8	1	2	0	5	21	0	1	97	9	2	1	3	149
Saudi Arabia	0	0	0	0	1	0	0	1	37	0	0	0	0	40
Singapore	96	1027	367	4	206	30	157	16	77	160	21	1	3	2.165
South Africa	9	0	0	0	3	7	0	1	16	1	0	2	0	39
Switzerland	42	17	65	0	177	87	24	9	283	226	15	12	130	1.087
Taiwan Province of China	147	674	295	2	247	213	383	51	164	171	101	102	97	2.645
Thailand	91	99	85	4	104	27	51	12	100	30	105	16	8	733
Tunisia	5	2	27	0	1	0	1	0	0	0	0	0	0	38
Turkey	107	0	6	1	36	46	0	3	4	1	27	164	28	425
Ukraine	1	0	4	0	3	2	0	1	0	0	0	3	1	16
United Arab Emirates	1	0	2	0	1	4	0	2	4	2	0	0	0	16
United Kingdom	669	68	45	5	299	135	22	24	268	164	66	32	120	1.917
United States	845	391	396	13	1030	298	89	99	778	1236	255	80	269	5.779
Viet Nam	29	881	88	368	325	7	207	5	9	61	10	207	100	2.296